المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

كلمة السيد الكاتب العام

للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

في أشغال الجلسة الافتتاحية للدورة التكوينية حول البلاغات الفردية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب

مراكش، يومي 12 و13 فبراير 2024

السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض؛ رئيس النيابة العامة؛

السيدات والسادة ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية؛

السيدات والسادة القضاة؛

السادة الخبراء؛

الحضور الكريم؛

يسعدني أن أشارك معكم اليوم في افتتاح أشغال هذه الدورة التكوينية التي تنظمها رئاسة النيابة العامة بشراكة مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، لفائدة قضاة المملكة المغربية حول البلاغات الفردية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب.

وبهذه المناسبة أتقدم بخالص الامتنان والتقدير لرئاسة النيابة العامة على جهودها الدؤوبة لتعزيز قدرات القضاة في مجال حقوق الإنسان، والتي تشكل إسهاما استراتيجيا في ترصيد وتقوية المكتسبات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، بشكل عام، ومناهضة التعذيب والوقاية منه، بشكل خاص.

كما أنه لمن دواعي السرور أن يتزامن تواصل تنظيم مثل هذه الدورات التكوينية مع انتخاب المملكة المغربية لرئاسة مجلس حقوق الإنسان لهذه السنة، والذي يمثل اعترافا من المنتظم الدولي بأدوارها النوعية في مجال حقوق الإنسان، دوليا وإقليميا، مثلما يؤشر على الثقة والمصداقية في نموذجها الوطني وأوراشها الإصلاحية الكبرى المفتوحة.

حضرات السيدات والسادة؛

كما تعلمون، فإن المملكة المغربية كانت من الدول السباقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى المصادقة على اتفاقية مناهضة التعذيب منذ 1993، وأسهمت في إطلاق مبادرة التصديق العالمي عليها، كما اعترفت سنة 2006 باختصاص لجنة مناهضة

التعذيب بتلقي البلاغات الفردية وانضمت سنة2014 للبروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية، وهو الأمر الذي حرصت بلادنا على تجسيده عمليا من خلال تنصيب الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب سنة 2019 واستقبال لجنة الأمم المتحدة لمنع التعذيب سنة 2017 بعدما كانت قد استقبلت المقرر الخاص المعني بالتعذيب سنة 2012. وهما الآليتان الأمميتان اللتان تمكنتا من إجراء زيارات لمختلف أصناف أماكن الحرمان من الحية دون قيد أو شرط.

ووفاء بالتزاماتها الاتفاقية، تحرص بلادنا على التفاعل المنتظم مع كافة هيئات المعاهدات، من خلال تقديم وفحص التقارير الوطنية أمامها، وضمنها أربعة تقارير خاصة بإعمال اتفاقية مناهضة التعذيب، مكنت الحوارات التفاعلية بشأنها مع اللجنة من إبراز التقدم الحاصل والوقوف على التحديات المطروحة في هذا الإطار، وبلادنا حاليا، بصدد تقديم تقريرها الدوري الخامس بموجب هذه الاتفاقية، فضلا عن مواصلة تفاعلها البناء مع لجنة مناهضة التعذيب منذ 2007 بخصوص معالجة البلاغات الفردية المعروضة عليها البالغ عددها 34 حالة يندرج أغلبها في نطاق ملفات تسليم المطلوبين للعدالة، كما تتعاون بشكل وثيق مع اللجنة من خلال مدها بكل المعطيات المطلوبة لأجل إعداد دراسات موضوعاتية أو تطوير اجتهاداتها.

ولا مبالغة في القول أن طبيعة الممارسة الاتفاقية للمملكة المغربية وتفاعلها بكل التزام ومسؤولية مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، يترجم التزامها الراسخ بمبادئ وأحكام الدستور، مثلما يعكس اختياراتها الاستراتيجية في هذا المجال وجهودها النوعية لتطوير المنظومة التشريعية والمؤسساتية الوطنية المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان، ولاسيما منع التعذيب والوقاية منه، والتي تؤكد الخلاصات النوعية والاقتراحات للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب التقدم المحرز والدينامية الخاصة التي حققتها بلادنا للقطع مع ممارسة التعذيب والتصدي له والوقاية منه باعتباره انتهاكا خطيرا يمس حقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة؛

تقوم الآلية الوطنية لإعداد التقارير والإبلا غ والمتابعة ممثلة في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بتأمين مهام تتبع وفاء بلادنا بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، ويمثل تنسيق جهود التفاعل مع الآليات الأممية التعاقدية وغير التعاقدية بموجب نظام البلاغات الفردية، محورا أساسيا في إطار عملها المتعلق بإعداد ردود السلطات المغربية.

وتعمل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بآلية الاجتماعات التنسيقية وجلسات العمل مع كل القطاعات والمؤسسات المعنية، قصد دراسة الملفات وتلقي وتحليل المعطيات وإعداد الردود اللازمة بشأن الانشغالات المثارة في البلاغات الفردية، وفقا لمقاربة تشاركية وتشاورية قوامها حسن التواصل والتفاعل والتكامل البناءين والانخراط الجاد والمسؤول لمختلف مكونات التنسيق المؤسساتي المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان ببلادنا.

وفي هذا الإطار، يشكل العمل القضائي الوطني بأبعاده القيمية، ومضامينه المعرفية، وحيثياته الإجرائية، مصدرا أساسا للتعامل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها لجنة مناهضة التعذيب، على اعتبار معظم القضايا التي تتناولها البلاغات الفردية تهم ملفات قضائية في مختلف أطوارها، من زاوية ضمانات المحاكمة العادلة وما يرتبط بها، من حقوق المتهم، طوال مراحل المسطرة القضائية.

وقد أبانت تجربة التنسيق المؤسساتي في مجال التفاعل مع نظام البلاغات الفردية عن توفير الإطار القانوني الوطني للضمانات والإمكانيات المنسجمة مع عديد القواعد الإجرائية في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بقدر ما أبرزت التحديات التي يطرحها تطبيق القانون في العلاقة مع المنسوب المرتفع للمعايير التي تنتجها الآليات الأممية المختصة بالبلاغات الفردية، والمتسمة بطابعها الإجرائي المركب والدقيق، مما يجعل المكلفين بإنفاذ القانون، بصفة عامة، ونساء ورجال القضاء بصفة خاصة، أمام معادلة ضرورة تطبيق الضمانات الدستورية والمقتضيات القانونية المتعلقة بحماية حقوق المشتبه فيه والشخص المحروم من الحرية، وأهمية استحضار التزامات الاتفاقيات الدولية ونتائج تفاعل بلادنا مع مكونات

المنظومة الأممية لحقوق الإنسان، وخاصة ما تتلقاه من ملاحظات أو توصيات تتعلق بالحماية من أي انتهاك.

حضرات السيدات والسادة؛

لا يخفى عليكم الدور المحوري المنوط بالمكلفين بإنفاذ القانون وحجم الرهانات المعقودة عليه في سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والوقاية من الانتهاكات التي قد تطالها، وهو ما فتئت كافة مكونات المنظومة الدولية لحقوق الإنسان توليه مزيدا من الاهتمام، سواء في مرجعياتها المعيارية أو في تقييماتها واقتراحاتها وتوصياتها، إدراكا منها لسمو الهدف ونبل الغاية.

وإذا كانت بلادنا قد جعلت من مناهضة التعذيب والوقاية منه من الأولويات الرئيسية لأعمال مؤسساتها المعنية بحقوق الإنسان، وراكمت أعمالا ومنجزات مشهود بها في مجال التكوين والتدريب والرفع من قدرات المكلفين بإنفاذ القانون، سواء من خلال التكوين والتكوين المستمر أو عبر تنفيذ برامج خاصة، فإن الحاجة تظل مؤكدة لمواصلة مثل هذه الأعمال بحكم الطبيعة الخاصة لملفات البلاغات الفردية في ظل الانخراط المتزايد للمملكة المغربية في هذا النظام وانفتاحها المستمر على المنظومة الأممية لحقوق الإنسان المعنية به، ولا سيما بعد الانضمام للبروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مما سيجعل نطاق العمل متسعا وعدد القضايا المعروضة متناميا وحجم المسؤوليات متعاظما وطبيعة التحديات مركبة.

وأخيرا، فكلنا ثقة في نجاح أشغال هذه الدورة التكوينية، آملين مواصلة تنظيم دورات أخرى بما يمكن من تحقيق انتظارات بلادنا لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وتجويد تفاعلها مع المنظومة الدولية المعنية بها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.